«الوطني» يستهدف مواصلة النمو في أسواقه الرئيسية

الصقر: قوة علامتنا المصرفية تمكننا من اجتذاب الودائع منخفضة الكلفة والاحتفاظ بها

تزايد حدة المنافسة قد تقلل استفادة البنوك من دورة رفع أسعار الفائدة الحالية

نهدف أن يكون «وياي» نقطة انطلاق لإستراتيجيات مماثلة في أسواقنا الرئيسية بالمنطقة

عصام الصقر

شيخة البحر

أوضح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر أن البنك قد نجح في تسجيل أعلى أرباح فصلية في تاريخ المجموعة خلال الربع الثاني من العام 2022 ما يعكس قوة الميزانية العمومية للبنك والقدرة على الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من جودة الأصول، ما ساهم في خفض تكلفة المخاطر وأتاح تدفق مزيد من الإيرادات إلى صافي الأرباح.

وأشار الصقر تعليقاً على نتائج المجموعة في النصف الأول من العام إلى أن العام 2022 شهد استمرار التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسية، التي تمثل المحور الأساسي لتحقيق النمو وتعزيز الربحية، حيث حقق البنك نمواً في الإيرادات التشغيلية بنسبة 6.1 في المئة على أساس سنوي وشكل عاملاً رئيسياً في نمو صافي الأرباح.

كما جاء نمو محفظة القروض بنسبة 8.8 في المئة على أساس سنوي متنوعاً بما يعكس استراتيجية البنك، حيث شمل العمليات المصرفية بشقيها التقليدي والإسلامي، وأيضاً المحلي والدولي.

وتعليقاً على إقرار البنك توزيع أرباح نصف سنوية بقيمة 10 في المئة نقداً، قال الصقر: «تعد هذه أول أرباح نصف سنوية للبنك عقب التعديلات التي تمت على نظامنا الأساسي والتي تعكس قدرة المجموعة على مواصلة توليد الأرباح بالإضافة إلى ثقتنا في المركز المالي القوي للبنك».

الاقتصاد يتعافى

رداً على سؤال حول تأثير تباطؤ الاقتصاد العالمي على القطاع المصرفي قال الصقر: «استبعد أن يكون هناك تأثير كبير، حيث تعزز اتجاهات الربعين الأول والثاني من العام الجاري من تفاؤلنا بالأداء في النصف الثاني من العام، فقد شهدنا في النصف الأول انتعاشاً تدريجياً في النشاط التجاري وزخماً في الانفاق الاستهلاكي، وذلك رغم بعض المخاوف من ركود الاقتصاد العالمي وتصاعد وتيرة الاضطرابات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات التضخم».

وأكد الصقر أن ارتفاع أسعار النفط الخام وزيادة مستويات الإنتاج ووصول الائتمان إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أكثر من 10 سنوات واستمرار زخم الطلب الاستهلاكي، كلها عوامل كان لها دوراً كبيراً في تعزيز تعافي الاقتصاد الكويتي خلال الفترة الماضية.

وبين الصقر أن ارتفاع أسعار النفط يساهم في تخفيف الضغوط على المالية العامة كما يمنح الحكومة قدرة ومساحة أكبر لزيادة وتيرة ترسية المشروعات خلال الفترة المقبلة الأمر الذي يدعم بقوة إقراض القطاع الخاص ويساهم في تحسين البيئة التشغيلية.

وتعليقاً على استفادة الوطني من رفع الفائدة والسياسات النقدية خلال الفترة الماضية أكد الصقر أن رفع أسعار الفائدة يعزز من ربحية البنك قائلاً: «تسهم قوة علامتنا المصرفية في اجتذاب الودائع منخفضة التكلفة والاحتفاظ بها، وعادة ما تكون هذه الودائع أقل حساسية لتغير أسعار الفائدة، لذلك، فإن أي رفع لأسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة صافي هامش الفائدة وبالتالي نمو صافي إيرادات الفائدة».

وأضاف الصقر: «رغم أننا نتوقع اتجاهات مماثلة مستقبلاً من مواصلة استفادتنا من رفع الفائدة، إلا أنه تجدر الإشارة أن حدة المنافسة أصبحت أكثر تحدياً مما قد يؤثر على تنافسية التسعير للبنوك، وهذا سيقلل الاستفادة المتوقع تحقيقها من دورة أسعار الفائدة الحالية».

سوق نمو

وحول تأثر أداء الوطني – مصر بالمتغيرات التي تشهدها الاقتصادات الناشئة حول العالم، قال الصقر: «مصر تمثل سوق نمو رئيسية لنا، ونحرص على مواصلة التوسع هناك متفائلين بمستقبل الاقتصاد وما يتوافر في السوق من فرص». وأكمل قائلاً: «مثل باقي الأسواق الناشئة، تشهد مصر انخفاضاً في قيمة العملة وارتفاع التضخم ما يؤثر على المساهمة في أرباح المجموعة لكنه تأثير محدود ومؤقت ينتهي مع تغير سنة المقارنة».

وأكد الصقر أن الاقتصاد المصري يمكنه تخطي تلك التحديات بفضل المرونة التي يتمتع بها نتيجة الإصلاح المالي الذي طبقته الحكومة بنجاح خلال السنوات الماضية.

وأضاف: «نركز الآن على التوسع في قطاع التجزئة من خلال الاستثمار في الخدمات الرقمية والتركيز على جذب عملاء جدد وضمان سرعة وسهولة إتمام المعاملات».

منافسة شديدة

وحول إستراتيجية البنك في التعامل مع تسارع وتيرة الاندماجات والاستحواذات بين بنوك المنطقة، قال الصقر: «الوطني أحد أكبر بنوك المنطقة، وقد اعتدنا العمل في أسواق تشهد منافسة شديدة نتوقع زيادة حدتها في ظل عمليات الدمج والاستحواذ الأخيرة، لكنها لا تضع علينا أية ضغوط لملاحقتها حيث نواصل التركيز على تحقيق أهدافنا الاستراتيجية»

وأكمل الصقر: «سبقنا تلك الموجة بسنوات ونجحنا في التوسع عن طريق الاستحواذات خلال مراحل نمو سابقة وقد ساهمت تلك التوسعات في تنوع أعمالنا وتكامل ما نقدمه من خدمات، أما الآن، نجني ثمار استراتيجية التوسع الناجحة وتخطينا مخاطر دمج الأعمال حيث أصبحنا نركز أكثر على توفير خدمات متميزة لعملائنا في كافة الأسواق التي نعمل بها».

وأضاف الصقر: «نستبعد أية مخاطر إضافية بسبب الاندماجات الأخيرة حيث يتبعها في الغالب تحديات أكثر للمنافسين وربما توفر لنا بعض الفرص التي يمكن اقتناصها».

وأردف قائلاً: «نهدف لمواصلة نمو أعمالنا في أسواق المنطقة، لذلك نحن مستعدون لاقتناص أية فرصة استحواذ إذا رأينا أنها تساهم في تعزيز تكامل خدماتنا وخلق قيمة مضافة لمساهمينا».

تجربة وياي

وعن تقييم تجربة وياي، قال الصقر: «يمثل وياي ركيزة أساسية في رحلتنا للتحول الرقمي وجهودنا لنصبح بنك المستقبل، كما يساهم في الدفاع عن حصتنا السوقية وزيادتها خاصة بين شريحة الشباب التي تمثل نحو أكثر من ثلث عدد السكان، بفضل ما يقدمه من خدمات رقمية متميزة تناسب احتياجاتهم»

وأوضح أن الوطني يهدف إلى أن يكون وياي نقطة انطلاق لاستراتيجيات مماثلة في بعض أسواقنا الرئيسية في المنطقة بما يساهم في تحقيق إيرادات إضافية للمجموعة»

واختتم حديثه قائلاً: «منذ إطلاق وياي، نشهد إقبالاً كبيراً من الشباب على فتح حسابات جديدة لدرجة الوصول للمعدلات المستهدف تحقيقها قبل نحو 6 أشهر من الموعد المخطط له».

من جهتها قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر إن البنك سجل أداءً قوياً خلال النصف الأول من العام 2022 ونجح في تحقيق أعلى أرباح فصلية في تاريخ المجموعة خلال الربع الثاني من العام».

وأكدت البحر على أن البنك واصل الاستفادة من اتجاهات النمو الجيدة في مصادر الإيرادات عبر التركيز على الأنشطة المصرفية الأساسية بالإضافة إلى انعكاس نهج المخصصات الحصيف وخاصة أثناء الوباء بشكل إيجابي على ربحية البنك حيث ساعد ذلك على انخفاض تكلفة المخاطر.

وأشارت البحر إلى أن استراتيجية البنك تواصل التركيز على زيادة الإيرادات والربحية حيث ترتكز إلى التنويع وخلق قيمة مضافة وطويلة الأجل للمساهمين، موضحة أن أولويات البنك تتمثل دائمًا في تنفيذ المبادرات الاستراتيجية التي من شأنها أن تضع البنك في مكانة تمكنه من الحفاظ على نمو الإيرادات والربحية.

وعلى صعيد إيرادات الفوائد، أكدت البحر على أن استراتيجية الوطني لإدارة تكاليف التمويل ستستمر في دفع زخم نمو الإيرادات في المستقبل.

وأوضحت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، أن البنك أصبح نشاطاً في أسواق رأس المال وأصدر بنجاح سندات كبيرة وبمعدلات جذابة للغاية وهو الامر الذي سمح بمزيد من التنوع والاستقرار في قاعدة تمويل البنك.

وأشارت إلى أن البنك ركز في السنوات الأخيرة على زيادة ودائع التجزئة وهو ما منح البنك ميزة خلال الجائحة حيث سجل زيادة كبيرة في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير، مما يضع المجموعة في وضع جيد للاستفادة من ارتفاع معدلات الفائدة.

وحول تأثيرات التضخم على البيئة التشغيلية المحلية، أكدت البحر على أن معدلات التضخم وبالمقارنة مع بقية دول العالم ليست في مستويات مرتفعة للغاية حيث يأتي التضخم محلياً مدفوع بالارتفاع في قطاعات العقارات والأغذية، موضحة أن برامج الدعوم للمواطنين لابد أن تؤخذ في الحسبان عند احتساب أثر التضخم.

علامات الانتعاش

وأشارت إلى أن الاقتصاد الكويتي يُظهر علامات قوية على الانتعاش بعد مرحلة الجائحة، هذا بالإضافة إلى تحسن معنويات الأعمال في الأرباع الأخيرة وذلك على الرغم من وجود المزيد من المخاوف على المستوى العالمي بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية نتيجة لتزايد التوترات الجيوسياسية والتضخم المرتفع وعوامل اقتصادية أخرى.

وأكدت البحر على ثقتها في استمرار زخم النمو محلياً حيث سيساعد ارتفاع أسعار بالتأكيد على نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي تشير التقديرات بنموه بنحو 8.8 في المئة وهو ما من شأنه أن يخلق فرصًا جيدة للبنوك خاصة وأن هناك مجموعة كبيرة من المشاريع التي تظل أساسية للحفاظ على البنية التحتية في الكويت والمرافق في البلاد حيث ستدعم معها عمليات الإقراض للقطاع الخاص.

محفز النمو

وحول أهم محفزات النمو في للنصف الثاني من العام شددت البحر على أن المشاريع الحكومية ستكون على رأس الأولويات خاصة مع وجود قائمة مشروعات قوية وجيدة في قطاع النفط والغاز والقطاع غير النفطي ومبادرات أخرى. موضحة أن التركيز ينصب بشكل أساسي على الحكومة لمتابعة ترسية وتنفيذ الكثير من المشاريع من خلال القطاع الخاص وهو ما من شأنه أن يخلق فرصًا للبنوك وكذلك للقطاع الخاص.

وقالت البحر إن تحسن الأوضاع الصحية ورفع بعض القيود المتعلقة باحتواء الجائحة أدى إلى تعزيز نشاط المشاريع في العام 2021، إذ بلغت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها 1.5 مليار دينار كويتي.

وأضافت أنه من المتوقع أن نشهد انتعاش أنشطة طرح واسناد المشاريع خلال العام 2022. حيث تشير التقديرات إلى وصول قيمة المشاريع قيد الاعداد لنحو 3.0 مليار دينار كويتي هذا العام، لذلك نتطلع إلى إعادة إحياء الزخم لهذا السوق.

الرهن العقاري

وأشارت البحر إلى أن أساسيات سوق الإسكان في الكويت إلى جانب ارتفاع الشريحة السكانية من فئة الشباب تحتم ضرورة وضع عدد من الآليات لضبط تمويل الرهن العقاري.

وأكدت على أهمية قطاع البنوك الذي يلعب دوراً محورياً في دعم الحكومة ومساعدتها على توفير تلك الآلية من خلال طرح منتجات الرهن العقاري وبالتالي فإن إقرار قانون الرهن العقاري يعتبر أمراً حتمياً.

البحر: حققنا أعلى أرباح فصلية في تاريخ المجموعة خلال الربع الثاني من 2022

التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسية هو المحور الأساسي لتحقيق النمو وتعزيز الربحية

الاقتصاد الكويتي يظهر علامات قوية على الانتعاش بدعم من تحسن معنويات الأعمال

مصر سوق نمو رئيسية نستهدف التوسع بقطاع التجزئة فيه من خلال زيادة استثماراتنا الرقمية

ارتفاع أسعار النفط يعزز المالية العامة وقدرة الحكومة على الإسراع بوتيرة ترسية المشروعات

«الخليج» يعلن الرابح بمليون دينار في سحب الدانة نصف السنوي

مواصلة في مكافأة عملائه وتحقيق أحلامهم، أعلن بنك الخليج يوم الخميس الرابح بمليون دينار كويتي في سحب الدانة نصف السنوي وهي أم هاشم محمد عبدالحليم، حيث أقيم السحب الخميس الماضي، في تمام الساعة السابعة مساء، بمجمع الأفنيوز، والذي تم نقله على الهواء مباشرة عبر إذاعة 360 إف إم، تحت إشراف وحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة وشركة أرنست أند يونغ.

وبهذه المناسبة، قال مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الخليج، محمد القطان: نبارك للمليونير الجديد أم هاشم محمد عبدالحليم فوزها بالجائزة في سحب حساب الدانة نصف السنوي، وندعو عملاء بنك الخليج لتبني ثقافة التوفير والادخار، وزيادة رصيدهم، لمضاعفة فرصهم بالفوز في سحوبات حساب الدانة، الذي يمنحهم فرصًا للربح النقدي، كما يكافئهم على ثقتهم ببنك الخليج».

وأشار القطان إلى أن حساب الدانة يشهد إقبالاً واسعاً من العملاء، باعتباره أحد أفضل حسابات الادخار في الكويت، الذي يتميز بسحوباته الدورية القيّمة، والفرص الواعدة التي تكافئ العملاء على ادخارهم. ويتوّج حساب الدانة مليونيرين في سحبين كبيرين سنوياً، الأول بقيمة 1 مليون دينار والثاني بمبلغ 1.5 مليون دينار، بالإضافة إلى رابحَين في سحبين بقيمة 100 ألف دينار لكل منهما، إلى جانب 10 فائزين في السحوبات الشهرية بقيمة ألف دينار لكل رابح.

وأضاف القطان: يحظى عملاء حساب الدانة بمميزات عديدة، كونه الحساب الوحيد في الكويت الذي يحوّل فرص الربح من سنة ماضية إلى ستّة تالية، وذلك ضمن برنامج مكافأة العملاء على ولائهم لبنك الخليج وثقتهم به

وتابع القطان: يوفر حساب الدانة العديد من الخدمات المتميزة لعملائه، منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري»، التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت ، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني، وتطبيق الهواتف الذكية، والتي تمكّن عملاء الدانة من احتساب فرصهم للفوز في سحوبات الدانة الشهرية وربع السنوية والسنوية.

وبين أن حساب الدانة متاح للكويتيين والمقيمين، ويتعين على العملاء الاحتفاظ بالحد الأدنى للرصيد البالغ 200 دينار لفتح الحساب شرط الاحتفاظ بالمبلغ كاملا للتأهل تلقائيًا للدخول في سحوبات الدانة المقبلة، وفي حال انخفض الرصيد دون 200 دينار في أي وقت، يتم خصم مبلغ 2 دينار من الحساب على أساس شهري لحين استيفاء الحد الأدنى للرصيد. أما بالنسبة للعملاء الذين يفتحون حساب الدانة أو يودعون مبالغ أكثر في الحساب، فيتأهلون للدخول تلقائيا إلى السحوبات.

وأوضح أن البنك يتيح إمكانية الإيداع في حساب الدانة بسهولة ويسر، وذلك لتمكين العملاء من زيادة فرصهم في الفوز، حيث يمكنهم الإيداع عن طريق: الخدمة المصرفية عبر الموبايل / الإنترنت ومن خلال خدمة الدفع الذاتي الجديدة «ePay» أو زيارة أي من أفرع بنك الخليج، أو عن طريق أجهزة الصراف الآلي ATM / وأجهزة الصراف الآلي التفاعلي ITM، أو الاتصال بمركز خدمة العملاء 1805805. كما يمكن إنشاء أمر إيداع مجاني من حسابات أخرى لدى بنك الخليج إلى حساب الدانة.

فريق بنك الخليج في الأفنيوز أثناء الحفل